

خطاب أمام مجلس محافظي صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي (1)

كانت الكويت، في مثل هذا الوقت من العام الماضي، تترزح تحت نير احتلال فرضه النظام العراقي الغاشم، الذي لا يزال حتى الآن يتحدى القانون الدولي ويمثل تهديدًا للشعب العراقي والدول المجاورة والمجتمع الدولي. إن الكلمات لا تفي في التعبير عن مدى إمتنان حكومة وشعب الكويت للمجتمع الدولي الذي وقف صفاً واحداً ضد ذلك العدوان، ولقوات التحالف الدولي التي ضحت بالنفوس الغالية في سبيل تحرير الكويت.

وفي هذه اللحظة التي أتحدث فيها إليكم، لا يزال هناك أكثر من ألفي رجل وامرأة وطفل كويتي وراء قضبان السجون في العراق أو مفقودين. كما وتخيّم سحابة من الدخان الناجم عن حرائق آبار النفط فوق منطقة الكويت والخليج والدول المجاورة، والتي تشكل كارثة من أسوأ الكوارث البيئية في العالم. ولا تزال آلاف الأسر من مختلف أنحاء العالم مشردة وتعاني من الدمار البالغ الذي لحق بممتلكاتها. ولا يزال دخول مناطق عديدة من الكويت متعذراً بسبب الألغام والذخيرة التي تركتها القوات العراقية وراءها. وإذ يشرع أبناء الكويت في مواجهة ذلك الحجم الضخم من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي ألحقها الغزو العراقي بالبلاد، فإننا نضم صوتنا إلى صوت المجتمع الدولي في الإعراب عن الأمل في أن يتيح إنخفاض مستوى التوتر الدولي والإقليمي لنا جميعاً أي الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء تخفيض الإنفاق على الأسلحة وتكريس مزيد من الموارد لتحسين الأوضاع المعيشية. وأؤكد لكم التزامنا الراسخ بقيم المجتمع الدولي وأهداف المؤسسات الدولية التي أقمنا صروحها معاً.

ومن الجدير بالذكر أن عملية إعادة إعمار الكويت سوف تستغرق عدة سنوات، وأن تتجاوز قيمة الخسائر التي لحقت بالبنية الأساسية والأصول المحلية عشرات البلايين من الدولارات. فقد لحقت أضرار فادحة بالبنية الأساسية لقطاع النفط، مما أثرت بصورة ملموسة في عائدات

(1) أُلقيت في ١٥ أكتوبر ١٩٩١ في بانكوك - تايلاند، بمناسبة الاجتماع السنوي المشترك لمجلس محافظي صندوق النقد

النفط. أما فيما يتعلق بحرائق آبار النفط، فإننا نتوقع أن يتم إطفاء جميع تلك الحرائق في موعد لا يتجاوز الربع الأول من العام القادم. ويبلغ الإنتاج الحالي من النفط الخام حوالي ٢٦٠ ألف برميل يوميًا، وسيرتفع هذا الرقم إلى ٤٠٠ ألف برميل يوميًا بنهاية العام الحالي. ونأمل في أن ننتج ٨٠٠ ألف برميل يوميًا بحلول يونيو من عام ١٩٩٢، وهذا رقم يقل كثيرا عن طاقتنا الإنتاجية السابقة التي كانت تبلغ مليوني برميل يوميًا. ولكن، وعلى الرغم من هذه الأضرار، استؤنفت صادرات النفط في شهر يوليو الماضي، وسنعمل على استعادة وضعنا السابق في الأسواق الدولية. كما ستواصل مؤسسة البترول الكويتية الاستثمار في أسواق جديدة، وقد شمل ذلك في الآونة الأخيرة إنشاء شبكة محطات بنزين في تايلاند التي تستضيف إجتماعنا هذا، وفي الحجر.

ولا يخفى عليكم أن استعادة القدرة على إنتاج البترول وتخزينه وتكريره وتصديره أمر حيوي لاستعادة معدل الإنتاج السابق، وكذلك عائدات النفط اللازمة لمواجهة احتياجات إعادة الإعمار والتنمية. وقد تمكنا حتى الآن، إضافة إلى مواجهة تكاليف إعاشة الكويتيين في الخارج أثناء فترة الاحتلال وتغطيه التكاليف الفورية لإعادة الإعمار، من الوفاء بمبلغ ٢٣ بليون دولار من إلتزاماتنا المتعلقة بتكاليف قوات التحالف الدولي والمعونات الاقتصادية، وذلك من الإحتياطي الاستثماري. ولا تزال سياستنا الاستثمارية قائمة على التنوع طويل الأجل في أسواق رأس المال الرئيسية، كما سنواصل الاحتفاظ باستثماراتنا الرئيسية. ولتلبية احتياجاتنا المالية على المدى القصير، فقد قررت حكومة الكويت البدء في الإقتراض من الأسواق المالية الدولية. ومن المتوقع أن تشمل أدوات الإقتراض القروض المشتركة وخطوط ائتمان تصدير ومعاملات في أسواق رأس المال، كما سيستكمل برنامج الإقتراض على المدى المتوسط بإجراءات تستهدف ترشيد الإنفاق. ومن أهدافنا أيضًا إعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي، وذلك لتحقيق مزيد من الكفاءة وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.

من جانب آخر، فقد اضطلع بنك الكويت المركزي ومؤسساتنا المالية الأخرى بدور بالغ الأهمية في إعادة تحريك الاقتصاد المحلي. فقد تم بعد التحرير، بحسب الخطط الموضوعة، إعادة فتح البنوك التي سبق أن واصلت خلال فترة الاحتلال الوفاء بكامل والتزاماتها الأجنبية. كما وأنه وفقاً لخطة العمل التي سبق إعدادها، فقد جرى بعد التحرير مباشرة استبدال العملة الورقية المتداولة من قبل، والتي كانت قوات الاحتلال قد نُهبت كمية كبيرة منها. وبهدف مكافحة الإرتفاع المتوقع في معدل التضخم وتمكين البنوك من إعادة تنظيم خدماتها، فقد تم بعد التحرير مباشرة وضع قيود مؤقتة على السحوبات من الحسابات المصرفية وعلى التحويلات، مع إستثناء الأنشطة الاقتصادية والاحتياجات الإنسانية من تلك القيود. وقد ألغيت جميع هذه القيود بحلول شهر أغسطس الماضي.

ولا تزال السياسة النقدية للبنك المركزي خلال فترة إعادة الإعمار تستهدف الحد من التضخم وتهيئة الظروف المناسبة للنمو المتواصل. ولتحقيق هذا الهدف، إستند سعر صرف الدينار الكويتي بعد التحرير إلى سلة من عملات تعكس علاقاتنا التجارية والمالية مع الخارج، أي إلى الأساس ذاته المستخدم خلال فترة ما قبل الغزو. ومازالت مستويات أسعار الفائدة على الدينار الكويتي تتماشى مع أسعار الفائدة السائدة في الأسواق الدولية.

كذلك يواصل البنك المركزي معالجة المشاكل التي يواجهها الجهاز المصرفي نتيجة لتخريب ونهب أصول القطاع الخاص. وفي هذا المجال، فقد قام بنك الكويت المركزي بوضع تصوراتَه بشأن حل يستهدف تخليص ميزانيات البنوك من المديونيات الصعبة. ومن المتوقع أيضاً أن يقوم البنك بإعادة هيكلة وتقوية الجهاز المصرفي والمالي. كما تواصل حكومة الكويت ضمان جميع حقوق أصحاب الودائع في البنوك الكويتية. لقد أدى الغزو العراقي الغادر للكويت إلى حدوث أزمات اقتصادية حادة في دول كثيرة. وقد استجاب المجتمع الدولي بسرعة لمبادرة الرئيس بوش، الداعية إلى تشكيل مجموعة التنسيق المالي لأزمة الخليج. ووفر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مساعدة فنية بالغة الأهمية، وزادا من سرعة تنفيذ برامج المساعدة للدول

التي تضررت بسبب الأزمة. وقد خصصت الكويت مساعدات تبلغ حوالي ٥ بلايين دولار لسبع دول تأثرت مباشرة بالأزمة. ولا شك في أن المرحلة القادمة تتطلب أن تهتم المؤسسات الدولية بالتغييرات الهيكلية المطلوبة على المدى الطويل في التجارة وتدفقات رؤوس الأموال على الصعيد الإقليمي. وبينما تسعى دول عربية كثيرة إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها للتكيف مع آثار الأزمة، ومع بيئة دولية تنافسية وسريعة التغير، تتوافر الآن فرصة فريدة للتعاون الإقليمي بخصوص تدفقات الموارد والتجارة وأنشطة القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، فقد اتفقت الكويت على إنشاء شركة قابضة برأسمال يبلغ ٥٠٠ مليون دولار في مصر، وأخرى برأسمال يبلغ ٢٠٠ مليون دولار في سوريا لأغراض استثمارية متنوعة.

وإضافة إلى المساعدات الحكومية المباشرة، واصل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية برامجه الخاصة بتقديم المعونة الميسرة، بما في ذلك أثناء فترة الغزو والاحتلال. فقد قدم خلال تلك الفترة أحد عشر قرضاً وأربع منح للمساعدة الفنية تبلغ في مجموعها ما يعادل نحو ٤٠٥ ملايين دولار. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهها الصندوق في إعادة تجميع المعلومات وإعداد سجلات جديدة في المقر المؤقت، فقد سارت عمليات تقييم المشروعات والمتابعة والإلتزام بالقروض والسحوبات وفقاً لبرامجها المحددة. وفي نطاق مبادرة سمو أمير الكويت لتخفيف أعباء الديون عن كاهل الدول النامية، فقد قام الصندوق بإلغاء فوائد على قروضه تبلغ قيمتها ٤٢ مليون دولار أمريكي. واستفادت من ذلك سبع دول عربية وأربع وعشرون دولة أفريقية واثنتا عشرة دولة آسيوية. وبجانب ذلك، ستنظر أيضاً في سبل لتخفيف أعباء خدمة الديون على الدول الأشد فقراً، وذلك على أساس النظر إلى كل حالة على حدة. وفي هذا الصدد، نرحب باتفاق مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في الآونة الأخيرة على تخفيف إضافي لأعباء خدمة الديون على أشد الدول فقراً وأكثرها مديونية، بما يتجاوز التخفيف الوارد في مقررات تورنتو. كما اضطلع الصندوق الكويتي خلال الأزمة بدور فعال في تلبية احتياجات الدول التي تأثرت بشكل مباشر، وذلك من خلال تمويل مشروعات تفيد

القطاعات الاجتماعية المتأثرة، وتقديم قروض يتم دفع حصيلتها بسرعة. هذا، وقد بلغ مجموع القروض والمنح التي إلّزم الصندوق بتقديمها منذ تاريخ تأسيسه نحو ٦ بلايين دولار، استفادت منها خمس وستون دولة نامية.

وقد ساهمت دولة الكويت في التعبئة السادسة لموارد الصندوق الأفريقي للتنمية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، تنفيذًا لتعهداتها، علمًا أن هذه المساهمة تعادل عشرة أضعاف حصة الكويت الاعتيادية. كما ساهمت الكويت في برنامج المساعدات الخاص للدول الأفريقية بمبلغ ٢٠ مليون دولار. كذلك أيدنا زيادة رأسمال كل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وضاعفنا مساهمتنا في موارد المؤسسة الدولية للتنمية في التعبئة التاسعة. وفي هذا الصدد، نعرب عن مساندتنا لزيادة حجم التعبئة العاشرة لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، بما يعكس تزايد احتياجات الدول الأقل نموًا. وسنواصل التعاون الوثيق مع المؤسسات التنموية الدولية والشنائية من خلال الصندوق الكويتي. وقد وافقت دولة الكويت على زيادة الحصص بموجب المراجعة التاسعة لصندوق النقد الدولي.

وأخيرًا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا الخاص للسلطات المالية في الدول العديدة التي قامت بحماية الاستثمارات الكويتية من الوقوع في أيدي النظام العراقي العاشم، وكذلك للمؤسسات المالية التي ساندت المؤسسات المصرفية والمالية الكويتية عندما بدأت عملياتها من مقرات مؤقتة في خارج الكويت.